

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/123

4 February 1988

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

رسالة مؤرخة في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٨ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة العربية
السعودية لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل عليه ، بناء على تعليمات من حكومتي ، نص البيان الختامي
المادر عن الدورة الثامنة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،
المعقودة في الرياض ، المملكة العربية السعودية ، في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ كانون
الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية
العامة ، في إطار البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول
العربية" .

(توقيع) سمير الشهابي

السفير

الممثل الدائم

المرفق

البيان الختامي للدورة الثامنة للمجلس الاعلى
لدول مجلس التعاون المعقودة في الرياض في
الفترة من ٦ الى ٩ جمادى الاولى ١٤٠٨ هـ
(٢٦ الى ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧)

تلبية لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، تم بعون الله ورعايته عقد الدورة الثامنة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الرياض في الفترة من ٦ الى ٩ جمادى الاولى ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٦ الى ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بحضور أصحاب الجلالة والسمو :

- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين

- خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عُمان

- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

- صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح
أمير دولة الكويت

وقد استعرض المجلس الاعلى مسيرة التعاون بين الدول الاعضاء في المجالات السياسية والامنية ، والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية . كما استعرض تطور الحرب

العراقية - الايرانية وتطور الوضع في الخليج وتطور الوضع العربي والقضية الفلسطينية ومشكلة لبنان .

وفي مجال التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء ، عبّر المجلس الاعلى عن ارتياحه للمرحلة التي قطعها مجلس التعاون في هذا الشأن من أجل خير المواطن ورفاهيته ، تجسيدا للروح التي قام من أجلها هذا المجلس .

الوضع في منطقة الخليج

تدارس المجلس تطورات الحرب العراقية - الايرانية وما تمثله من مأساة يعيشها شعبا البلدين المتحاربين ، وما تحدثه من افرزات سلبية تهدد المنطقة ، وأعرب المجلس الاعلى في هذا المجال عن أسفه العميق لما نجم عن هذه الحرب المدمرة ، وقلقه الشديد إزاء استمرارها ومحاولات توسيع رقعتها ، كما استعرض المجلس الجهود الدولية المبذولة في سبيل وضع حد لهذه الحرب وأشاد في هذا الشأن بقرار مجلس الأمن الدولي ٥٩٨ (١٩٨٧) الصادر بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ بإجماع الدول الاعضاء ، ذلك القرار الذي يمثل ارادة المجتمع الدولي والذي رحب به الرأي العام العالمي لما يستهدفه من حقن للدماء ووقف للدمار . وإذ يؤكد المجلس على قرار مؤتمر القمة العربية الطارئ الذي انعقد في عُمان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، والذي يعبر عن الموقف العربي الموحد تجاه الحرب العراقية - الايرانية ، والذي التزمت به دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فإنه ليعرب عن تقديره لموقف العراق الايجابي من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) والذي وافق على تنفيذه دون أية تحفظات .

ويلاحظ المجلس بكل أسف محاولة ايران التسوية ازاء قبول القرار ويطالب المجتمع الدولي وفي مقدمته مجلس الأمن بأن يتحمل مسؤوليته باتخاذ الخطوات الكفيلة بتنفيذ قراره رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) بأسرع وقت .

وأعرب المجلس عن أمله في أن تتخذ ايران موقفا يستجيب لارادة المجتمع الدولي وأن تلبي نداء الأمة الاسلامية بانهاء الحرب وإحلال السلام وحقن دماء المسلمين وتوفير طاقاتها لمواجهة أعداء الأمة الاسلامية .

كما تداول المجلس ما تتعرض له المنطقة من تصعيد خطير يهدد أمن وسلامة الدول الاعضاء والملاحقة الدولية ، الأمر الذي يعرض المنطقة لمخاطر الصراعات الدولية .

ونظر المجلس في أحداث مكة المكرمة والفئة التي أشارها الإيرانيون بجوار بيت الله الحرام ، وما تعرضت له دولة الكويت من قصف بالصواريخ واعتداءات إيرانية تستهدف أمنها واستقرارها ، وما وقع من اعتداء إيراني على سفارتي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في طهران ، وضرب الناقلات البترولية والسفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ دول المجلس في مياه الخليج ، وما تمثله هذه الاعتداءات من خرق للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وإيماننا من المجلس الأعلى بضرورة إبعاد هذه المنطقة وشموها عن تهديدات الحرب ، وإحلال الوئام بين دولها ، ورغبة في جعل منطقة الخليج بعيدة عن الصراعات الدولية ، يدعو المجلس إيران الالتزام بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بما يكفل إعادة الأمن والاستقرار للمنطقة .

الوضع العربي

كما استعرض المجلس الأعلى الأوضاع العربية . وأشاد بما أسفر عنه مؤتمر القمة العربية الطارئ الذي انعقد في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ من تعزيز للتضامن العربي واعتماده قاعدة أساسية لعمل عربي مشترك هدفه تجسيد وحدة الموقف العربي .

وأكد تصميمه على تعزيز التضامن العربي الفعال والعمل على تجنب كل ما من شأنه إعاقة المسيرة العربية ومجابهة كافة التحديات التي تعترضها ، كما أكد على ضرورة تسوية كافة الخلافات العربية في إطار من الأخوة والتفاهم وعن طريق الحوار البناء ، حفاظا على وحدة الصف وسعيا لحشد الطاقات والامكانات العربية جميعا في خدمة المعركة الأساسية التي تخوضها الأمة العربية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها .

وبحث المجلس الأعلى تطورات القضية الفلسطينية والأوضاع الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، في ضوء قرارات مؤتمر القمة العربية ، وفي هذا الصدد أشاد المجلس بالانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة ضد العدو ومشاريعه الاستيطانية وانتهاكاته المستمرة لحرمة الأماكن المقدسة في فلسطين ، واستنكر إجراءات القمع والبطش التي يمارسها العدو ضد الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة ، ولاحظ بإكبار أن المقاومة الباسلة والصمود الملب للذين يبديهما الشعب الفلسطيني الرأح تحت الاحتلال ، لهما دليل قاطع على رفض هذا الشعب العربي المناضل لسياسة الأمر الواقع التي يحاول العدو الصهيوني فرضها ، وعلى تمسكه الشابت والمشروع بتقرير مصيره محافظا على شخصيته القومية وممارسا لحقوقه الوطنية على أرضه وترابه .

كما يؤكد المجلس دعمه وتأييده لهذه الانتفاضة بكل الامكانيات المتاحة ، وقرر أيضا تكليف الرئاسة بإرسال الرسائل الى الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن حول هذا الموضوع ، وذلك نظرا لاهمية هذه الاحداث التي تشكل تطورا هاما وتحولا نوعيا في تاريخ نضال شعب فلسطين .

وفي هذا الصدد يشيد المجلس بقرار مجلس الامن الاخير حول هذا الموضوع ، ويناشد المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته كاملة لمواجهة هذا الوضع .

ويرى المجلس أن هذه الانتفاضة تشكل واقعا جديدا يحتم الإسراع في عقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وعلى قدم المساواة ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، باعتباره الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي تسوية سلمية عادلة شاملة .

كما أولى المجلس الاعلى اهتماما خاصا للوضع في لبنان الشقيق وعبر عن ألمه لما يعميه الشعب اللبناني الشقيق نتيجة لهذا الوضع المؤسف - وناشد اللبنانيين قادة وزعماء وشعبا تغليب مصلحة لبنان والمصلحة العربية العليا على أية اعتبارات أخرى وبذل الجهود المخلصة للخروج من هذه المحنة الدامية والتوصل الى حل سريع يحقق للبنان الشقيق أمنه واستقراره ووحدته أراضي وسيادته . وإذ يؤكد المجلس وقوفه مع لبنان في محنته ، فإنه ليناشد المجتمع الدولي الإسهام في توفير المساعدات الانسانية الضرورية التي يحتاجها شعب لبنان .

التعاون

أقر المجلس الاعلى الاستراتيجية الامنية الشاملة المرفوعة من وزراء الداخلية ، وأعرب عن ارتياحه لما تحقق من تعاون في المجالات الامنية وأكد على ضرورة اتخاذ خطوات أكثر تقدما من أجل حماية المكتسبات التي حققتها دوله في مسيرة التعاون الامني .

كما أقر المجلس الاعلى توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكري مع التأكيد على أهمية البناء الذاتي للدول الاعضاء لدعم القدرات الدفاعية في اطار التنسيق والتكامل ، بما يحقق متطلبات الامن والاستقرار .

وتدارس المجلس الأعلى سير تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على ضوء البرنامج الذي أقره المجلس الوزاري وفقا لقرار الدورة السادسة للمجلس الأعلى . وأعرب عن ارتياحه لما تم انجازه من خطوات لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وأكد على ضرورة استمرار تنفيذ ما تبقى من موادها ، وصادق على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية في مجالات جديدة بالدول الاعضاء وفقا لضوابط ممارسة الأنشطة الاقتصادية ، التي أقرها المجلس الأعلى في هذه الدورة . كما صادق على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة مهن إضافية وفقا لضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للمهن الحرة بالدول الاعضاء ، التي أقرها المجلس الأعلى في هذه الدورة أيضا .

كما صادق المجلس الأعلى على نظام الاقراض البترولي بين الدول الاعضاء .

وفيما يخص المفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية ، فوض المجلس الأعلى المجلس الوزاري البدء بالمفاوضات الرسمية مع المجموعة الأوروبية وفق التوصيات المرفوعة اليه من المجلس الوزاري في هذا الشأن .

وتعميقا للتواصل بين مواطني دول المجلس ، أقر المجلس الأعلى خطة التنمية الثقافية وكذلك مساواة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي بالدول الاعضاء .

التنسيق

نظر المجلس في الأوضاع النفطية والتطورات الأخيرة في الأسواق العالمية وأكد على ضرورة الحفاظ على استقرار السوق ووجوب التزام جميع دول منظمة الاوبك بالأسعار المقررة والتوقد من منح الخصومات المباشرة وغير المباشرة . كما أكد دعمه لجهود المنظمة والالتزام الدول الاعضاء بتطبيق حصص الانتاج بموجب اتفاقها الأخير الرامي الى تثبيت الأسعار على أساس ١٨ دولارا للبرميل لزيت الإشارة .

ويدعو المجلس جميع الدول المصدرة للبترول من خارج منظمة الاوبك الى التعاون في سبيل تحقيق الاستقرار المنشود في السوق العالمية وذلك بالحد من الانتاج الزائد عن الطلب الفعلي في السوق .

وقد أطلع المجلس الأعلى على أوضاع التبادل التجاري بين دول العالم المختلفة ، وأبدى قلقه للسياسات الحمائية وخاصة تلك التي تعتمزم اليابان تطبيقها ، فيما يتعلق بفرض الرسوم والضرائب على ما تستورده من الزيت الخام والمنتجات البترولية ، الأمر الذي يعيق حرية التجارة الدولية ويعرقل التبادل التجاري ويحد من

زيادة حجمه بين مختلف دول العالم وخصوصا بين الدول النامية والدول الصناعية ، ودعا المجلس المجتمع الدولي وخاصة الدول الصناعية الى التخلص من الاجراءات الحمائية واتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا ، وخاصة نحو الدول النامية ، بما فيها الدول المصدرة للبترول .

وقرر المجلس الاعلى تكليف السيد عبد الله بشاره الامين العام الحالي ، بالاستمرار في عمله على أن يبت المجلس في هذا الموضوع في دورته القادمة وفق النظام الاساسي .

وقد عبر المجلس الاعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، ولحكومته وشعبه على كرم الضيافة وحسن الاستقبال الذي قوبل بهما قادة دول المجلس ، وأعضاء الوفود المشاركة وعلى التنظيم الممتاز الذي كان له الدور الملحوظ في تحقيق النتائج التي تومل اليها المجلس الاعلى ، ويتطلع المجلس الى اجتماعه في دورته التاسعة في دولة البحرين في شهر جمادي الاولى ١٤٠٩ هـ الموافق كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين .
